

" في عهد الأمان وفي الحركة الإصلاحية بالبلاد التونسية في القرن التاسع عشر "

التاريخ: 09 سبتمبر 2017

المكان: بيت الحكمة تونس قرطاج

التنظيم: جمعية " منتدى الأكاديمية السياسية " و بيت الحكمة و مؤسسة " كونراد أدناور شتيفونغ "

عهد الأمان هو ذلك الإعلان الذي أصدره يوم 9 سبتمبر 1857 محمد باي، مانحا بمقتضاه سكان الإيالة التونسية - رعايا و أجنب - جملة من الحقوق. ومن المعلوم أن الباي أصدر هذه الوثيقة تحت ضغط القوى العظمى (إنجلترا وفرنسا) التي اعتبرت تنفيذ حكم قضائي بالإعدام على يهودي، عقابا له على جهره بسبب الدين الإسلامي، علامة على تعصب ديني يتعين مقاومته. والمعلوم كذلك أن هذه الوثيقة تحتوي على امتيازات عديدة لفائدة الأوروبيين المستقرين بالإيالة (تجارا و رجال أعمال) تتعلق خاصة بحق الملكية و بحرية التجارة و بالعضوية في المحاكم التجارية الجنائية.

لكن، لا يمكننا اعتبار عهد الأمان مبادرة منعزلة اقتضتها الضرورة، إذ هو يتنزل في إطار حركة الإصلاح التي استهلها أحمد باي (1837-1855) بجملة من الإنجازات في الميادين الاجتماعية والعسكرية والاقتصادية (إلغاء الرق، المدرسة الحربية بباردو، مصانع البارود، البحرية الحربية، الخ.) والتي استوحاها أساسا من مبادئ الثورة الفرنسية، هدفه في ذلك اكساب البلاد مناعة أمام الزحف الاستعماري الأوروبي. ولقد كان من أهم نتائج هذه السياسة بروز ثلة من المفكرين والفاعلين السياسيين، من أمثال محمود قبادو وأحمد بن أبي الضياف وبيرم الخامس والجنرال حسين ورستم وخير الدين وغيرهم، اللذين أثروا حركة الإصلاح بأفكارهم الداعية إلى تحديث المجتمع وتطوير منظومة الحكم، مواكبة لحركة الإصلاح في تركيا العثمانية ("اللتظيمات"، 1839-1876). لذلك فإن عهد الأمان يحمل في طياته أكثر من معنى، خصوصا وأن هذه الوثيقة تتعرض إلى الحرية والمساواة والأمان، وهي من مبادئ حقوق الانسان الأساسية.

بالمقابل، لا مناص من الإشارة إلى النسبية التي تتصف بها المفاهيم المرتبطة بهذه المبادئ، إذ تتعلق المساواة أساسا بالجباية والخدمة العسكرية، فيما لا تشمل الحرية المعتقد أو الفكر، فضلا عن العمل السياسي. من ناحية ثانية، لئن أفضى المد الإصلاحى إلى سن قانون منظم للسلطات، هو الأول في العالم العربي (دستور 1861)، فإن التطبيقات العملية لهذه المبادئ لم يكن في مستوى انتظارات الأهالي، إذ لم يلمسوا فيها، في العاجل، تحسنا في حياتهم اليومية، بقدر ما مثلت، بالنسبة إليهم، مزيدا من الأعباء الناجمة أولا عن تعقد الإجراءات فيما يخص العدالة وثانيا عن تضيق الخناق عليهم فيما يتعلق بالخدمة العسكرية، فضلا عما انجر عن مضاعفة المجبى من تدهور في المقدرة الشرائية للطبقات المتوسطة والضعيفة من المجتمع. فلا غرو في تعاطف عديد الجهات مع انتفاضة علي بن غداهم التي نادى بتوقيف العمل بالدستور.

المهم في كل ذلك أن السلطة القائمة لم تتعاط مع المشاكل التي برزت بما يتعين من الحكمة والإيجابية، بل فضلت التراجع في تعهدها بتطوير نظام الحكم وتوسيع نطاق الحريات. ورغم الإصلاحات التي قام بها خير الدين عندما تولى وزارة البحر ثم الوزارة الكبرى فإن مسيرة التحديث آلت، في آخر الأمر، إلى نكسة. بالمقارنة، توفق اليابان، في نفس الفترة، إلى الولوج إلى الحداثة من بابها الواسع (عصر المايجي) رغم صعوبة الظرفية وتعدد الوضعية الاجتماعية.

أ.د. حسن العنابي

البرنامج :

السبت 09 سبتمبر 2017

استقبال وتسجيل المشاركين 09.30 - 08.45

افتتاح 09.45 - 09.30

تقديم اليوم الدراسي

- أ.د. حسن العنابي، أستاذ تعليم عال

كاتب دولة لدى وزير التربية سابقا

منسق المجلس العلمي لجمعية "منتدى الأكاديمية السياسي"

- د.د. ه. ولد غردي كس ، ممثل مقيم

مؤسسة "كونراد أدناور شتيفتونغ" - تونس

09.45 - 13.00

- « تاريخ الحركة الإصلاحية بالبلاد التونسية في القرن التاسع عشر : المصادر والمنهجيات »
السيد هادي جلاب ، مدير عام الأرشيف الوطني

- « عهد الأمان »

أ.د. خليفة شاطر ، أستاذ تعليم عال في التاريخ الحديث والمعاصر بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس

- « من عهد الأمان إلى انتفاضة 1864 : نجاحات و تعثرات حركة الإصلاح »

أ.د. ليلي بليلى، أستاذة تعليم عال في التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة،
رئيسة قسم التاريخ

نقاش

غداء 13.00 - 14.30

